

الوافق ١١ جاني سنة ١٩١٠

أثارها في تميم ما ازداد على معلوم وسق الزيت
ودفع كامل الاداء على الكحول الداخل في
صنع الفرموت وفي ابطال الخيار في دفع معلوم
الفرنك على تسجيل الحاجج الداخلة تحت المعلوم
الشبي التي يمكن الاحتجاج بها فيما بعد لدى
المحاكم وجملة ما يحصل منها ٩٥٥٠٠ فرنكا
لازمة لتعديل الجبي - اما الداخيل المخصصة
لهذا التعديل فتلائمة

اولا ما حصلت به كفاية من حاجج فوساط
قضيه من دفع مليون زيادة على ما تدفعه لخدمة
الدولة من الخراج وذلك بتسليم اتفاق جديد
في زيادة عدة النسبة الى ٨٥٥٦

ثانيا توحيد اصل العشر وجملة بمقدار ما
هو جازم به العمل الآن في الاوطان التي يدفع
فيها العشر عينا لا نقدا

ثالثا من الزيادة الكسورية على المجاني الاعلية
وعليه فقد خففت الدولة على الفقراء من
مقدار الجبي ٧٨٥٥ فرنكا حيث صار مقدارها
١٨ فرنكا عوض ٢٥٨٥٥ فرنكا والية مقبودة
على جملة ١٥ فرنكا بمجرد ما يتوفر من زيادة
الصايبات ومن زيادة فواضل ميريانية ١٩١٠
ما يسمح بذلك وحملت الحكومة على اصحاب
الاملاك من الرابع والمقارن ما قصص على كاهل
الفقراء خصوصا في ضميمات الاعشار وهو اداء
لا يشارك فيه الا الروابيون الا نسبة زهيدة
بقت فرنكات ٨٣ - ١٦٠٩ في حزمة ١٩٠٨
بحيث صرح ان يقال انه لولا ما عمل على كفاية
مناجم قضيه من اذلة الليون زيادة على خراجها
العتاد لكانت جملة البالغ المتحصلة من التعديل
لسد النقص الحاصل من ذلك في ميزانية
الحكومة كلها خارجة من مكاسب الاهالي فهم
خففوا عن عائق اخوانهم شيئا من انقيل الجبي
تصلوه واهلهم الدولة باده لانهم اوسع مقدرة
عملا بقاعدة

اذا الحمل النفل تؤرضه